

شي اي بايغ والشرا ويسا قولي وعذايه يوق ليس لان يسا فروعاي حنيته اذ ان دفع يبله
 ليس لان يسا فروان دفع غير بله لان يسا فربا بله ويضع ولو رب ولا تقديهم شي اي لا
 تقدر المضاربة بان يبيع رب المال خلافا لغيره ويبيع ويبيع ويبيع ويسا جرو جبال بالقي
 على الايسر والاعسر اي يقبل الحوالة وليس له ان يضارب الا باذن المالك او بعقل برلكي الظابط
 ان الشيء لا يفتن مثل بل يفتن به وذلك بالبيع ونحوه ولا ان يعرض او يستدين وان قيل ذلك شي اي
 اعمل برلكي مما يفتن عليها شي اي على الاستدانة والعرض واقايح المضاربة عملها برلكي من الاقرار
 لان المضاربة من صنع التجار ويجلب بلع بخلاف الاقرار اذ لا فائدة فيه ولو شرب المال برأ وقهر
 وعلم بالم وقيل ذلك شي اي اعمل برلكي فقد تخرج شي لان لا يملك الاستدانة وان صفا من غير
 با زاد وعلم على اعمل برلكي كالمخلط شي اي اذ اقال اعمل برلكي فبصير يكون شره كما زاد وبد
 حل البيع تحت اعمل برلكي وكذلك المخلط بالبخلاف التصان لانه لا يملك شي تمام واقال فضبه
 اخرج لو صفا اسود فانه لا يدخل تحت اعمل برلكي خذ الي حنيفة لانه اسود نقصان خذ وقا
 ساير الامور غير السواد كالمخلط شي اي بصفا اعمل برلكي باله اذ اقال اعمل برلكي اعمل
 المضاربة ولا ان يجاوز بلدا او سعة او وقتا او شخص حيزه ربحا قال فان جاوزه ضمن ولم يبقه ولا ان
 يبيع عمدا او امانة من عملها شي اي مال المضاربة ولا ان يستعير من يبيع رب المال شي سواء كان قهرا
 او قال رب المال ان استعير فلانا فهو حرمه اي كان للمضارب لا للمضاربة وهو لا يبيع عليه
 ولو كان يبيع عليه

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

فلو كان المال للمضاربة

ربح ولو فخل من ثلثة ما كان ربحه فان زاد من قيمته حتى حصة من يبيع من ربحه لان الاصنع له في زيادة
 القيمة م وصحى العبد في قيمته حصة منه شي اي في قيمته حصة له بالمال من العبد مضارب بالنصف
 شرا بالقيمة اتمه فولدت مساويا الفا فادعاه مضارب قيمة الفا ونصفه سحر بالمال في الغور بعد
 او اعقده وربت المال بعد قبضه الفة فقبض المذموم نصف قيمتها شي وبه ذلك ان الدعوة يجب في الظاهر
 حلال على فراش الكعاج لكن لم تنقل لعدم الملك لانه مال المضاربة اذا صار اربانا ككل واحد يساوي راسي
 المال لا يظهر الربح لكل واحد يصلح ان يكون راس المال لان لكل عامر له وبيع واحد فقط فلا ربحان
 لاحد لكونه راس مال او ربحا ثم اذا زادت القيمة بعد الدعوة صح حريمه المولد او حتمت ظهر الربح
 فنقلت الدعوة السابقة وبثنا النسب حتى الولد لقيام ملكية البعض ولا يضمن لرب المال شي
 لان حقه بالدعوة والمالك هو من يضياف اليه والاصنع له لانه لا ضمان اعناق فلا يضمن حقه فله
 الاستدانة في راس المال ونحوها ربح او الاعناق عذايه حنيته ربه فاذا اقتصر الاقل لان يضمن المضارب
 الذي اذبح المولد ضمن قيمته الا ان الاقل المحضه صار راس المال لتقدمه لبقاء الجارية كالمها
 ربح كونه فثبت الدعوة السابقة وصارت ام ولد يضمن بنفسه قيمتها لانه ضمانه كالمها ليشترط له صنع
باب المضارب فيما يضارب ولا يضمن المضارب بدفع مضاربة بل لا
 اذ ان يبيع الثاني في ظاهر الرواية وهو قوله وانما يبيع في رواية الحسن عن ابي حنيفة
 شي وجهه الا ان الدعوى ابراع وهو كالمها اذ اعمل يبيع المضاربة فيمنه وجهه الثاني ان الدعوى